

مؤتمر الشبكة البرلمانية العالمية ينطلق بواشنطن بمشاركة وفد مجلس الأمة برئاسة الغانم

الزلزلة وعبدالله يؤكدان مكانة الكويت الرفيعة في المحافل الدولية



رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم مشاركاً في مؤتمر الشبكة البرلمانية العالمية في واشنطن

البرلمانات وكبار المسؤولين في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أبرزهم رئيس البنك جيم يونغ كيم ونائب العضو المنتدب لصندوق النقد تشو مين.

كما سيجتمع الوفد الكويتي برئاسة الغانم مع كبير الاقتصاديين لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مجموعة البنك الدولي الدكتور شانتانان ديفاراجان بالإضافة إلى عقد محادثات مع فريق الإسكان وفريق التطوير في الإسكان ومن المقرر أن يبحث البنك مع مسؤولي البنك الدولي تقارير البنك وتقييم الكويت في مركات الفساد وآليات التقييم والحصول على المعلومات وكيفية تقييمها بما يعكس الوضع الحقيقي في الكويت التي تتمتع بوجود أجهزة رقابية متعددة. وتأتي مشاركة الوفد البرلماني الكويتي في إطار الجهود التي يبذلها مجلس الأمة لإبراز وجه الكويت المشرق وخدمة قضاياها في المحافل الدولية والتأكيد على التزام الكويت بالمشاركة الفعالة في المنظمات الدولية.



د. يوسف الزلزلة ود. خليل عبدالله خلال مؤتمر الشبكة البرلمانية العالمية بمقر البنك الدولي

في انتخابات اختيار أعضاء الشبكة وتسخير الدبلوماسية البرلمانية الكويتية لكسب التأييد لصالح المرشحين العرب. ومن المقرر أن يبحث المؤتمر أهداف الألفية الإنمائية التي تنتهي مهلة تنفيذها في العام الحالي وإعداد أهداف طويلة المدى للفترة المقبلة لضمان التنمية المستدامة. وسيلتقي الغانم على هامش المؤتمر عددا من رؤساء

ومنهجها الدستوري. وقال عبدالله أن الوفد البرلماني الكويتي ساهم بإيجابية في الجمعية العمومية للشبكة ويسعى خلال المؤتمر «أن يلعب دورا يليق بمكانة الكويت التي تحظى باحترام الدول» مشيدا بدور رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم «الذي كان الكثيرون (من الوفود) يعرفونه لشخصه».

وأكد النائب د. يوسف الزلزلة ود. خليل عبدالله أن الكويت تحظى بمكانة رفيعة في المحافل الدولية.

وقال النائب الزلزلة في تصريح لقناة (المجلس) (كونا) على هامش مؤتمر الشبكة البرلمانية العالمية بمقر البنك الدولي أن المؤتمر تناول عددا من القضايا البرلمانية المهمة وسيستمر خلال (اليوم وغدا) بإقامة اجتماعات للجان مختلفة مرتبطة بقضايا ومشاريع الدول مثل الإسكان والتعليم والدعم وقضايا المرأة وغيرها من مواضيع برلمانية.

واعتبر ان مشاركة الكويت في مثل هذه الأنشطة الدولية «سيكون لها الأثر البالغ لاسيما بإدراك البرلمان الكويتي» وأوضح «كان موقف الكويت واضحا من خلال الانتخابات الخاصة في اختيار الممثلين لهذه الشبكة بالتعاون مع الدول العربية أولا ثم الإسلامية ثم الدول الصديقة»، مشددا على أهمية استمرار التواصل الدولي مع البرلمانات الأخرى والاجتماعات للإضافة إلى البرلمان الكويتي ومسيرة عمله.

وأشاد الزلزلة «بالدور الكبير» الذي يقوم به رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم الذي يترأس الوفد البرلماني الكويتي في التواصل مع البرلمانات الأخرى والوفود المشاركة الذي اعتبره «لدليلا قاطعا على ان الكويت مرتبطة ارتباطا أخويا مع الدول الأخرى».

ومن جانبه أشار النائب د. خليل عبدالله الى مناقشة الجمعية العمومية للشبكة البرلمانية العالمية التقريرين الإداري والمالي للشبكة الانتخابية التي دعم الوفد الكويتي فيها المرشحين العرب ثم الدول الإسلامية ثم الدول الصديقة، مؤكدا مكانة الكويت التي أتضحت من خلال هذه المشاركة بسبب ديموقراطيتها

انطلقت أعمال مؤتمر الشبكة البرلمانية العالمية مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بمشاركة رئيس



الجمعية التعاونية للثروة الحيوانية

إعلان

رقم الموافقة (٠٩٨١٦) لسنة ٢٠١٥

بناء على موافقة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بكتابها المؤرخ ٢٣/٣/٢٠١٥ م على

طرح الأنشطة التالية للاستثمار من قبل الغير

وهي كالتالي :-

م	نوع النشاط	المساحة	القيمة الإجمالية	الموقع
١	المظلات الواقية	٢٩٨	٧٠٠ دينار	كبد - قطعة (٤) محل رقم (٨)

وذلك وفقاً للشروط التالية:

- ١- أن يكون المتقدم من أصحاب الاختصاص ولديه ترخيص تجاري ساري المفعول ويكون مزاولاً فعلياً للمهنة.
- ٢- توضع العطاءات بالصندوق مباشرة وبالطرف المغلق من قبل مقدمي العطاءات ويكتب على كل عطاء اسم النشاط المطلوب استثماره فقط دون الإشارة إلى أي بيانات أخرى بناء على القرار الوزاري رقم ٣٥/٣٥ لسنة ٢٠١٤ الخاص بتنظيم عطاءات الاستثمار.
- ٣- تكون الأولوية للمساهم عند تساوي الدعم.
- ٤- سوف يتم الاختيار للمتقدم بأعلى دعم مالي للجمعية على أن يكون بشيك واحد مصدق.
- ٥- يلتزم مقدم الطلب بدفع شيك مصدق بمبلغ قدره (٢٥٠ د.ك) حسب قرار وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، يتم استرداده في حالة عدم الفوز مع مراعاة أن مبلغ التأمين المذكور ليس له علاقة بمبلغ التأمين المتعلق بالقيمة الإجمالية للتمتع عند التعاقد.
- ٦- يقدم الطلب على كراسة الشروط نظير رسم قدره ٣٠ ديناراً كويتياً لا غير، غير قابل للرد اعتباراً من يوم الثلاثاء الموافق ٢٠١٥/٤/١٤ وحتى نهاية دوام يوم الثلاثاء الموافق ٢٠١٥/٤/٢٨ من الساعة السابعة والنصف صباحاً حتى الساعة الثالثة عصراً، من الأحد إلى الخميس.
- ٧- تدفع الطلبات داخل الصندوق بمقر اتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية بحولي - الدائري الرابع من الأحد إلى الخميس من الساعة (٩) صباحاً حتى الساعة (٥) مساءً.
- ٨- من وقع عليه الاختيار يلتزم بمراجعة إدارة الجمعية عند إبلاغه كتابياً خلال أسبوعين من تاريخ الاختيار لإتمام الإجراءات اللازمة وتوقيع العقد ولا يعتبر طلبه لاغياً ويصبح مبلغ التأمين حَقاً حاصلاً للجمعية مع استرداد مبلغ الدعم المقدم.
- ٩- تطبيق أحكام القانون رقم (٢٤) لسنة (١٩٧٩) والمعدل بالقانون رقم ١١٨ لسنة ٢٠١٣ في شأن الجمعيات التعاونية والقرارات الوزارية بهذا الشأن.
- ١٠- أن تكون الرخصة التجارية المقدمة مطابقة تماماً لاسم النشاط المطروح أملاء حسب المصريح به بقرار المجلس البلدي لسنة ٢٠١١ ولن يعتمد بأي رخصة أخرى.

المستندات:

- ١- صورة البطاقة المدنية لصاحب الترخيص.
- ٢- صورة الرخصة التجارية سارية المفعول للنشاط المطروح.
- ٣- أن يقدم مطالب الاستثمار إقراراً وتعهداً بعدم وجود أي فرع مستثمر لنفس النشاط المطروح لدى الجمعية مستمراً من قبله حالياً وفي حالة ثبوت عكس ذلك سيتم سحب الاستثمار الجديد منه.
- ٤- شيك مصدق بقيمة مئتين وخمسين ديناراً.
- ٥- شيك مصدق بقيمة الدعم.

للاستفسار: ٢٤٧٢٦٤٦ - ٢٤٧٢٦٢٧١ - ٢٤٧٢٦٢٨٦

الضروانية - قطعة (٤) شارع علي فهد الدولية - مجمع الهواتف - الدور الثاني مجلس الإدارة

وزارة العدل

النيابة العامة
نيابة شؤون التنفيذ الجنائي والتعاون الدولي

النيابة العامة
إعلان حكم جزائي

أصدرت محكمة الجنايات بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠١٢/٢/٢١.

في القضية رقم ٢٠٠٨/٨٤٢ أموال عامة - ٢٣٦/٢٠٠٩ المباحث.

ضد المتهم/ مساعد عبداللطيف داود الرقم.

لأنه في خلال الفترة من ١٩٩٨/٩/٧ حتى ٢٠٠٨/١١/١١ بدائرة المباحث الجنائية.

التهمة:

١- وهو في حكم الموظف العام - أخصائي أول مشتريات بشركة البترول الوطنية الكويتية - إحدى شركات مؤسسة البترول الكويتية له شأن في إدارة التوريدات والأشغال المتعلقة بجهة عمله قد حصل لنفسه والمتهم الثاني على ربح ومنفعة من عمل من أعمال وظيفته بأن استجلب عروض أسعار قطع غيار من مؤسسة السعداء للتجارة العامة والمقاولات المملوكة لوالدته والتي يديرها شقيقه المتهم الثاني كمصدر وحيد وترسية عدد (١٨٢) أمر شراء عليها بلغت قيمتها الإجمالية (٤٦٥,٢٩٢,٢٠٠ د.ك) مليونان ومائتان واثنان وتسعون ألفاً وأربعمائة وخمسة وستون ديناراً كويتياً وذلك على النحو المبين بالتحقيقات.

٢- بصفته سائلة الذكر أضر عمداً بأموال ومصالح جهة عمله بأن قام بغير حق بترسية أوامر شراء قطع غيار لجهة عمله على مؤسسة السعداء للتجارة العامة والمقاولات المملوكة لوالدته والتي يديرها شقيقه المتهم الثاني كمصدر وحيد رغم أنها ليست وكيلاً محلياً وبدون اتخاذ الإجراءات المقررة قانوناً وبأسعار تزيد عن القيمة التقديرية لها مما حمل جهة عمله التزاماً مالياً والحق بها ضرراً بلغت قيمته (٥٢٥٨,٧٦٥ د.ك) مائتان وثمانية وخمسون ألفاً وسبعمائة وخمسة وستون ديناراً كويتياً وقد بلغ المتهم مقصده بصرف ذلك المبلغ من جهة عمله إلى المؤسسة سائلة البيان وذلك على النحو المبين بالتحقيقات.

٣- ارتكب تزويراً في محررات رسمية بقصد استعمالها على نحو يوهم بأنها مطابقة للحقيقة هي قاعدة البيانات لأوامر الشراء موضوع التهمتين الأولى والثانية على نظام الحاسب الآلي بشركة البترول الكويتية «ماكسيمو» بأن قام بالدخول على هذا النظام الآلي وتغيير القيمة التقديرية لقطع الغيار المطلوب شراؤها للشركة بزيادة أسعارها عن القيمة التقديرية لها فقام موظفو الشركة حسنو النية بإثباتها وذلك على خلاف الحقيقة التي أعدت لإثباتها وكانت المحررات بعد تغيير الحقيقة فيها صالحة لأن تستعمل على هذا النحو وذلك على الوجه المبين بالتحقيقات.

٤- ارتكب عمليات غسل أموال مع علمه بأنها متحصلة من جريمة بهدف إخفاء وتمويه مصدرها غير المشروع وإظهارها في صورة أموال متحصلة من مصدر مشروع بأن ارتكب الجرائم موضوع التهم سائلة البيان وأجرى تحويلات من حساب مؤسسة السعداء للتجارة العامة والمقاولات بالبنك التجاري الكويتي إلى حسابه وحساب مؤسسة الرحمة للأجهزة الكهربائية المملوكة له عن طريق البنك سائف البيان وشركة البحرين للصرافة بلغ إجماليها (٨٧١,٣١٧,٧٧٧ د.ك) ثمانمائة وواحد وسبعون ألفاً وثلاثمائة وسبعة عشر ديناراً كويتياً وسبعمائة وسبعة وسبعون فلساً وذلك على النحو المبين بالتحقيقات.

حكما غيابياً يقضي:

بحبس المتهم/ مساعد عبداللطيف داود الرقم عشر سنوات مع الشغل والنفاذ وذلك عما اسند إليه من اتهام وعزله من الوظيفة ويرده مبلغ (٥٢٥٨,٧٦٥ د.ك) مائتين وثمانية وخمسين ألفاً وسبعمائة وخمسة وستين ديناراً كويتياً ويتغريمه ضعف ذلك المبلغ وإحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية المختصة.

والنيابة العامة تعلن المحكوم عليه بهذا الحكم وتكليف جميع جهات الأمن نحو تنفيذه طبقاً لأحكام القانون رقم ٣١ لسنة ٢٠٠٤ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١ لسنة ١٩٩٣ بشأن حماية الأموال العامة، التي تجيز إعلانه بطريق النشر - استثناء من حكم المادة ١٨٨ من قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية - والتي تقضي بعدم انقضاء الدعوى الجزائية أو سقوط العقوبة المحكوم بها بمضي المدد المبينة في المادتين (٤، ٦) من قانون الجزاء.

رئيس

نيابة شؤون التنفيذ الجنائي والتعاون الدولي



وزارة المالية
مصلحة حكومية عربية أثار إدارتها

وزارة المالية

شؤون أملاك الدولة

إعلان

تعلم وزارة المالية (شؤون أملاك الدولة)

لشركات الحكومية والخاصة والبنوك وكافة المواطنين مستأجري أراضي ومرافق الدولة بجميع أنواعها بضرورة المبادرة بسداد القيمة الإيجارية المستحقة عليهم عن السنة المالية (2016/2015) والتي بدأت من 2015/04/01م، وتنتهي في 2016/03/31م، وما يستجد من إيجار وذلك نظير الاستغلالات التالية:-

- 1- الشاليهات.
- 2- القسائم الزراعية والمشاتل.
- 3- قطع الأراضي.
- 4- الأسواق التجارية والجمعيات التعاونية وجمعيات النفع العام.
- 5- عقارات الدولة المستأجرة من قبل الشركات (BOT).
- 6 - رسوم أراضي الفضاء وفق القانون (94/50) والمعدل بالقانون (2008/8).
- 7 - أية إستغلالات أخرى.

وتهيب الوزارة بالجميع بضرورة مراجعتها خلال أوقات الدوام الرسمي في مقرها الكائن في مجمع الوزارات مبنى (11) وذلك لسداد القيمة الإيجارية المستحقة في 2015/04/01م ، خلال اسبوع من تاريخه.